أعرب عن شكره وتقديره لكل رعاة المؤتمر في دوراته الثماني الماضية خاصة مجموعة الخرافي

الجراح: «خطة التنمية»... البداية الحقيقية لتجاوز الأزمة

المؤتمر سيركز بشكل أساسي على خطة التنمية والعقبات التي تواجهها

يجب وضع آلية لتمويل المشاريع الكبرى ولا مبرر للتشدد في التسهيلات الائتمانية

للمرة الأولى سيناقش المؤتمر مشاريع القطاع النفطي ودور القطاع الخاص فيها

اقتراح لإنشاء صندوق حكومي للمساعدة في تمويل المشاريع بفوائد ثابتة

توفيق الجراح متحدثا خلال المؤتمر الصحافي (محمد ماهر)

فواز كرامي

أعلن رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة مجمعات الأسواق التجارية ورئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر التاسع لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية المعروفة بنظام B.O.T توفيق الجراح عن تنظيم «مجمعات الاسواق» للمؤتمر في الفترة من 9 الى 10 مايو المقبل بالتعاون مع شركة الخليج للمعارض والمؤتمرات.

وأضاف الجراح خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في مقر شركة مجمعات الاسواق أن المؤتمر يعقد في ظل أزمة اقتصادية عالمية مازالت تداعياتها متواصلة على الاقتصاد المحلي، مبينا أن الدول الخليجية أنفقت عشرات المليارات للحد من تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاداتها، إلا أن الكويت اكتفت بقانون الاستقرار المالي الذي لم ينضم تحت مظلته أي شركة حتى الآن، الأمر الذي زاد من وطأة هذه الأزمة على شركات القطاع الخاص التي تجاهد من اجل الوفاء بالتزاماتها المالية لديونها.

وقال الجراح ان إقرار مجلس الأمة لمشروع خطة التنمية الاقتصادية يمثل البداية الحقيقية لخروج الكويت من أزمتها الاقتصادية، مشيدا بدور الشيخ احمد الفهد في تحمله مسؤولية ملف التنمية الاقتصادية في الكويت وحرصه على تذليل كل العقبات التي تواجه القطاع الخاص للقيام بدوره التنموي في البلاد.

لافتا الى ان خطة التنمية التي تتجاوز قيمتها 30 مليار دينار سيتم إنفاق 6 مليارات منها خلال السنة المالية الحالية يخصص منها مليارات للقطاع الخاص.

وأكد الجراح أن المؤتمر سيركز بشكل أساسي على خطة التنمية والعقبات التي يمكن أن تواجهها عند التنفيذ، خاصة ما يتعلق بعمليات التمويل والتي تعد من أهم العوامل التي تساعد في نجاح مشاريع التنمية، خاصة ان البنوك لاتزال متمسكة بسياستها الحذرة في عمليات التمويل.

وأعرب الجراح عن خالص شكره وتقديره لجميع رعاة المؤتمر في دوراته الثماني الماضية خاصة مجموعة الخرافي.

مشاريع القطاع النفطي

وذكر الجراح أن الدورة الجديدة من المؤتمر ستتضمن العديد من الأفكار الجديدة الرامية إلى زيادة جرعة المشاركة من قبل القطاع الخاص في مشاريع التنمية، مبينا أن المؤتمر سيناقش وللمرة الأولى مشاريع القطاع النفطي التي يبلغ حجمها 25 مليار دينار ودور القطاع الخاص فيها.

وأضاف الجراح أن المؤتمر سيناقش هذا المحور للمرة الاولى نظرا لأهمية القطاع النفطي المحلي ومستقبل المشاريع التي ستنفذ فيه ومدى الاستفادة من القطاع الخاص للقيام بدور حيوي فيه والحصول على حصص من مشاريع التنفيذ، موضحا أن هذا القطاع يحظى باهتمام كبير نظرا لوجود مشاريع مليارية من المتوقع تنفيذها على المدى القريب وفي مقدمتها مشروع إنشاء المصفاة الجديدة ومشروع تطوير الوحدات الإنتاجية لمصافي التكرير التابعة لشركة البترول الوطنية إضافة إلى العديد من مشاريع التطوير في شركة نفط الكويت لتطوير القدرات الإنتاجية للشركة هذا إلى جانب المشاريع المستقبلية لشركة صناعة الكيماويات البترولية والتي منها بناء مصانع جديدة لإنتاج البتروكيماويات.

إنشاء صندوق حكومي

وتعقيبا على تصريحات رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت حمد المرزوق مؤخرا بأن البنوك الكويتية على أهبة الاستعداد لتمويل المشاريع الحكومية المقبلة وفقا لقانون الخطة الإنمائية الذي اقره مجلس الأمة الموقر مؤخرا، قال الجراح ان الجميع يقدر جهود البنوك المحلية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تقديم كل أنواع التمويل الممكنة، مبينا أن المشكلة الرئيسية تكمن في طبيعة التمويل اللازم للمشاريع التنموية التي تتطلب تمويلا طويل الأجل يصل لعشر سنوات وبأسعار فائدة ثابتة، وهذا يتعارض مع توجه البنوك التجارية التي تفضل التمويل القصير الأجل وبأسعار فائدة معومة.

وطالب الجراح البنوك الكويتية بالالتفات إلى هذا النوع من التمويلات خلال الفترة المقبلة، لاسيما ان اغلب المشاريع التي ستطرح في البرنامج الحكومي هي لمشاريع التنمية ذات الاستثمار طويل الأمد، وبالتالي فهي مطالبة بهذا النوع من التمويلات.

كما أكد الجراح أن هذا النوع من التعاون يحتاج إلى مرونة أكبر وسرعة في اتخاذ القرارات حتى تقوم البنوك بدورها الحيوي كممول لتلك المشاريع التي ستنعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد اقترح الجراح فكرة إنشاء صندوق حكومي تحت إشراف مباشر من البنوك المحلية للمساعدة في تمويل المشاريع الجديدة على أن تكون فوائد الإقراض منه بسعر فائدة ثابت وليس متغيرا، وهو ما سيكون بمنزلة الملاذ لتمويل الشركات في خطة التنمية الجديدة.

وبين أن كل الدول تسعى لوضع حلول عملية لمساعدة القطاع الخاص على الإبداع والمساهمة في مشاريع التنمية الجديدة والمثال على ذلك السعودية التي قامت بإنشاء صندوق للتنمية لتقديم المساعدة إلى الشركات الراغبة في تنفيذ مشاريع التنمية الصناعية وهو ما يعتبر نموذجا جيدا لدفع شركات القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع هذا القطاع بلا تخوف وبالتالي تنمية هذا القطاع الحيوي.

وأكد أن البنوك الكويتية، بما لديها من قدرات مالية وفنية كبيرة مكنتها من تجاوز اعنف أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي، قادرة على الوفاء بالمتطلبات التمويلية للمرحلة المقبلة.وأشار الجراح إلى ضرورة العمل على ضرب عصفورين بحجر واحد والمتمثلة في توطين الاستثمارات المحلية في الكويت وعدم دفعها للهجرة إلى الخارج للبحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة المزوجة بما تقدمة الدول من تسهيلات وفي جذب الاستثمارات الأجنبية من جديد إلى الكويت وهو الأمر الذي سيصب في النهاية في تحقيق الرغبة الأميرية لصاحب السمو الأمير في التحول إلى مركز مالي وتجاري. واعتبر الجراح أن وضع مشاريع التنمية والبنية الأساسية المعروف بنظام الـ B.O.T حاليا يحتاج إلى تسارع في الخطوات لعودة طرح المشاريع من جديد في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد منذ نهايات العام 2008، مبينا أن استمرار هذا التوقف يعني أن منحنى الأزمة المالية قد يستمر في ظل ضعف خطوط الائتمان من البنوك المحلية وعدم تنفيذ مشاريع جديدة رغم الحاجة الشديدة لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية. وقال ان نظرة الحكومة لتلك المشاريع يجب أن تنبع من الاهتمام بالجانب الاقتصادي أكثر من التركيز فقط على حماية المال العام، مشيرا إلى أن القانون الجديد الـ B.O.T يمثل حجر الأساس لتلك المشاريع سواء التي تنفذ حاليا أو المخطط لطرحها في المستقبل، مؤكدا أن تعديل هذا القانون سيساهم في وضع حد نهائي لما تتعرض له هذه المشاريع من هجوم غير مبرر تسبب في توقيفها لمدة 4 سنوات وهو الأمر الذي انعكس سلبا على القطاع المحلي والشركات العقارية العاملة به.

وقال الجراح ان خطة الدولة الجديدة لتنفيذ خطة التنمية الجديدة التي تقدم بها رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ احمد الفهد وأقرها مجلس الأمة مؤخرا ستمثل علامة فارقة في مستقبل الاقتصاد الوطني لاسيما أنها تتضمن إنفاقا استثماريا تصل قيمته إلى 37 مليار دينار خلال السنوات الأربع المقبلة وهو ما سيفتح الباب أمام القطاع الخاص للقيام بدور حيوي ومؤثر في تلك الخطة كما أنها ستساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من جديد بعد توقف دام أكثر من 3 سنوات بسبب غياب طرح مثل تلك المشاريع إضافة إلى توقف طرح مشاريع بنظام الـ B.O.T وهو الأمر الذي أصاب شركات القطاع الخاص بالشلل التام خلال تلك الفترة.

أهداف بعيدة الأمد للمؤتمر التاسع

عدد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة مجمعات الأسواق التجارية ورئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر التاسع لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية المعروفة بنظام B.O.T توفيق الجراح الأهداف التي يصبو المؤتمر الى تحقيقها في دورته الجديدة من خلال تسليط الضوء على مجموعة من المحاور الهامة وهي:

- خطط الكويت التنموية بعيدة المدى (خطة 2020) وبرنامج عمل الحكومة، حيث سيناقش هذا المحور خطة التنمية والمشاريع التي ستطرح فيها للقطاع الخاص على مدار السنوات العشر المقبلة وأهداف تلك الخطة ومدي إمكانية مساهم القطاع الخاص فيها.
- دور القطاع الخاص في تنفيذ برنامج عمل الحكومة، حيث سيركز هذا المحور على إبراز قدرات القطاع الخاص في المساهمة بدور حيوي في تلك المشاريع والإمكانيات التي يمتلكها.
- اتجاه الحكومة لإنشاء مدن جديدة وفق نظام الـ B.O.T، حيث سيناقش هذا المحور أفكار الحكومة الجديدة لتنفيذ المدن الجديدة ومدى مساهمة القطاع الخاص في هذا التوجه.
- أهمية مشاريع الـ B.O.T في دعم الاقتصاد الكويتي وخلق المزيد من فرص العمل، حيث سوف يناقش هذا المحور الهام أهمية مشاريع والطرق التي ستحقق منها الدولة بمساهمة القطاع الخاص آفاق فتح قنوات جديدة للتوظيف.
- الجوانب التمويلية لمشاريع الكويت المستقبلية ودور البنوك فيها، حيث سيبحث هذا المحور عن الحلول المناسبة للتغلب على هذا الجانب الذي يمثل أهمية كبرى في مساعدة القطاع الخاص على تمويل المشاريع الـ B.O.T لاسيما وان البنوك لازالت متخوفة من فتح قنوات التمويل كما سيعرض إمكانية إنشاء صندوق لتمويل هذه المشاريع.
- تمويل المشروعات الحكومية الكبرى ومشاريع ال B.O.Tفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي.
- قطاع الإنشاء شركات المقاولات في ظل الأزمة الحالية - أزمة التمويل - حيث سيخصص هذا المحور لشركات المقاولات المحلية التي تقوم بدور في هذه المشاريع وبحث المعوقات التي تقف أمامها.
- دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية للدولة.
- مشاريع القطاع النفطي التي يبلغ حجمها 25 مليار دينار ودور القطاع الخاص فيها.
- حيث سيناقش هذا المحور للمرة نظرا لأهمية القطاع النفطي المحلي ومستقبل المشاريع التي ستنفذ فيه ومدى الاستفادة من القطاع الخاص في القيام بدور حيوي فيه والحصول على حصص من مشاريع التنفيذ.
- مراكز التسويق والمجمعات التجارية في الكويت باعتبارها أفضل أنواع مشاريع الـ B.O.T، حيث سيناقش هذا المحور الأفكار الجديدة لمراكز التسويق والمجمعات التجارية على اعتبار أنها من أفضل أنواع مشاريع الـ B.O.T في الكويت والمعوقات التي تقف أمامها.

في تقرير حول التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك

كامكو: 25,1 مليار دينار إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية 2009

78٪ نسبة التسهيلات والقروض الخاصة بقطاع العقار والإنشاءات وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك من إجمالي محفظة القروض في 2009

التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي

التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين من قبل البنوك الكويتية مليون دينار

العام	التجارة	الصناعة	العقار والإنشاءات	مؤسسات مالية غير البنوك	التسهيلات الشخصية	قطاعات أخرى	الإجمالي
2004	1,276	447	2,621	781	4,169	573	9,867
2005	1,371	468	3,308	933	5,138	610	11,827
2006	1,702	609	4,358	1,427	6,052	786	14,934
2007	1,900	1,071	6,369	2,409	7,093	1,298	20,139
2008	2,285	1,465	7,640	2,762	7,866	1,650	23,668
2009	2,256	1,500	8,230	2,897	8,392	1,829	25,104

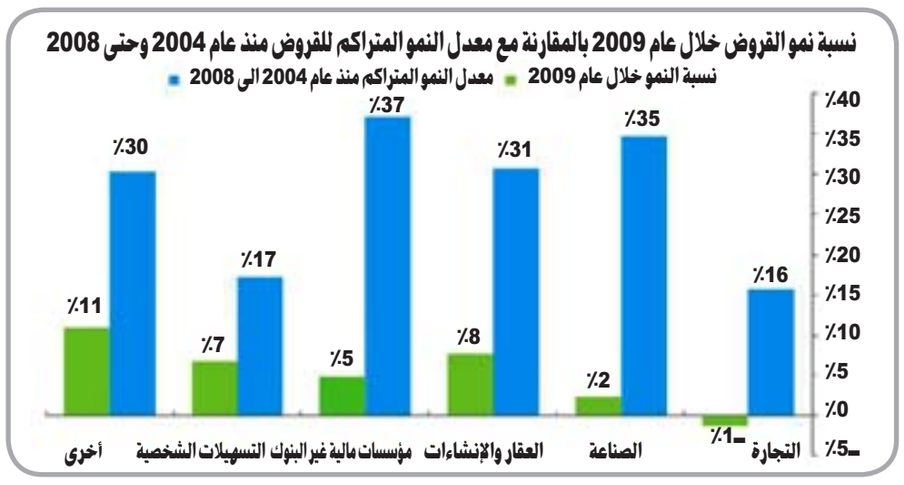

تقرير في تقرير اعدته ادارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول (كامكو) عرضت تحليلا عن التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك، لإلقاء الضوء على القطاعات التي اعتمدت بشكل كبير على التسهيلات الائتمانية وتأثير الأزمة المالية على نمو تلك القروض واداء القطاعات.

واوضح التقرير ان الاحصاءات المالية التي يقوم بنشرها بنك الكويت المركزي في تقاريره الدورية والخاصة بالاحصاءات المتعلقة بالتوزيع القطاعي لارصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك الكويتية الى تراجع حاد في نسبة نمو اجمالي القروض الممنوحة خلال 2009، بعد ان شهدت القروض الممنوحة لجميع القطاعات ارتفاعات كبيرة في نسبة النمو السنوية خلال السنوات التي سبقت حدوث الازمة المالية حيث وصلت نسبة النمو ذروتها في عام 2007 بنسبة 35٪ او ما يعادل زيادة بقيمة 5,21 مليارات دينار لتصل بذلك قيمة القروض الى 20,14 مليار دينار في نهاية عام 2007 بالمقارنة مع 14,93 مليار في نهاية عام 2006، علما بان القروض الممنوحة لشراء الاوراق المالية وقروض المؤسسات المالية غير المصرفية وقروض قطاع العقار والانشاءات قد بلغت حصتها من اجمالي الزيادة في القروض خلال عام 2007 ما نسبته 62,4٪ وهي نسبة يراها التقرير «مرتفعة جدا». وجاءت الزيادة نتيجة للعوائد الممتازة التي حققها سوق الكويت للاوراق المالية خلال العام نفسه حيث ارتفع مؤشر كامكو الوزني للعائد الكلي بنسبة 30,3٪ بالاضافة الى الطفرة العمرانية التي شهدها سوق العقار خلال الفترة نفسها.

وقد تراجعت نسبة نمو اجمالي القروض الممنوحة لجميع القطاعات بشكل كبير في عامي 2008 و2009 بعد الضرر الكبير جراء الازمة المالية والتي نتجت عنها ازمة الائتمان المحلية حيث تراجعت نسبة نمو القروض بشكل كبير الى 17,5٪ في عام 2008 بالمقارنة مع 35٪ في عام 2007، ومن ثم عادت وانخفضت بشكل كبير لتصل الى ادنى مستويات لها على الاطلاق حيث بلغت نسبة نمو القروض في عام 2009 حوالي 6,1٪ لتصل اجمالي قيمة القروض نهاية عام 2009 الى حوالي 25,1 مليار دينار بالمقارنة مع 23,67 مليار دينار في نهاية عام 2008.

وقد شكلت التسهيلات الشخصية والمتضمنة القروض الاستهلاكية، التسهيلات المقسطة، قروض شراء الاوراق المالية على مدى الاعوام الماضية الجزء الاكبر من اجمالي محفظة القروض حيث بلغت قيمة التسهيلات الشخصية 8,39 مليارات دينار في نهاية عام 2009 او ما يعادل 33,4٪ من اجمالي محفظة القروض لدى البنوك الكويتية.

وقد جاء قطاع العقار والانشاءات في المركز الثاني من حيث حصته من الاجمالي حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة لهذا القطاع 8,23 مليارات دينار، كما في نهاية 2009 لتبلغ نسبة حصتها من الاجمالي 32,8٪، تلاهما قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بحصة من الاجمالي نسبتها 11,5٪ وبقيمة قروض حوالي 2,9 مليار دينار، اما قطاعا التجارة والصناعة فقد بلغت نسبة حصتهما من اجمالي القروض 9٪ و6٪ على التوالي كما في نهاية عام 2009، اما بالنسبة الى القطاعات الاخرى والمتضمنة (قطاع الزراعة وصيد الاسماك، النفط الخام والغاز، الخدمات العامة والقطاعات الاخرى) فقد شكلت حصتها من اجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك الكويتية ما نسبته 7,3٪.

وبين التقرير ان يفسر اعتماد الاقتصاد بالاضافة الى قطاع النفط على القطاع العقاري والمؤسسات المالية حيث اصبحت الحاجة ملحة الى تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على قطاعات محددة مما يزيد من تعرض الاقتصاد الوطني الى هزات اضافية في المستقبل نتيجة للتقلبات في اسعار البترول وحركة التصحيح الذي يشهدها قطاع العقار وسوق الكويت للاوراق المالية.

هذا بدوره يعرض البنوك الى المخاطر الناتجة عن تلك الازمات المحتمل حصولها في المستقبل. اما بالنسبة لحصة قطاع الصناعة من اجمالي محفظة القروض فهي تعتبر متدنية جدا عند مقارنتها بالاقتصادات المتقدمة حيث بلغت حصة القروض المقدمة الى قطاع الصناعة 6٪ من اجمالي محفظة القروض او ما يعادل 1,5 مليار دينار وذلك على الرغم من النمو الملحوظ الذي شهدته خلال فترة الخمس سنوات الماضية. وفي رأينا، يحتاج تنويع محفظة القروض لدى البنوك واعادة توزيعها بشكل عادل على كافة القطاعات الى جهود من قبل الدولة في دعم وتنمية القطاعات المنتجة في الاقتصاد كالصناعة والخدمات والتجارة.

وبذلك تكون التسهيلات الشخصية والقروض الخاصة بقطاع العقار والانشاءات وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك قد شكلت مجتمعة ما نسبته 78٪ من اجمالي محفظة القروض لدى البنوك، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة اذا ما تمت مقارنتها بمحفظة القروض لدى البنوك الاخرى في الدول المتقدمة. وهذا ما يفسر الضرر الذي لحق بمحفظة البنوك من القروض حيث ارتفعت نسبة القروض المشكوك في تحصيلها والمخصصات جراء الانخفاض الحاد في سوق الكويت للاوراق المالية والركود الذي يشهده القطاع العقاري جراء ازمة الائتمان وشح السيولة لدى الشركات وتباطؤ النمو الاقتصادي. فبعد حدوث الازمة المالية العالمية في شهر سبتمبر من عام 2008، تشددت معظم البنوك في منح القروض لكافة القطاعات حيث انعكس ذلك في التباطؤ الذي شهدته القروض الممنوحة الى المؤسسات المالية غير البنوك خلال عام 2009 اذ ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت 4,9٪ مقارنة مع معدل نمو سنوي مركب بلغ 37٪ خلال الاعوام 2004-2008.

1,2٪ تراجع في نسبة النمو

ولفت التقرير انه بالنسبة للقروض الممنوحة لشراء اوراق مالية فقد شهدت كذلك تراجعا حادا في نسبة النمو خلال عام 2009 لتصل الى 1,2٪ مقارنة مع معدل نمو سنوي مركب خلال فترة 2004-2008 بلغ 32,5٪ حيث انعكس هذا التراجع الحاد في نسبة نمو القروض الخاصة بشراء الاوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية على اداء سوق الكويت للاوراق المالية وعلى مستويات السيولة حيث تراجعت اسعار الاسهم بشكل حاد وانخفضت قيمة التداول في سوق الكويت للاوراق المالية خلال الفترة نفسها، كما نتج عنها عمليات بيع لبعض الاسهم الثقيلة دون قيمتها العادلة لحاجة المستثمرين الى السيولة النقدية التي لم تعد متوافرة لديهم من خلال عمليات الاستدانة المرتفعة والتي كانت سائدة قبل بدء الازمة المالية، حيث قامت معظم البنوك بالتشدد في منح القروض وعلى وجه الخصوص القروض لغرض المتاجرة في الاسهم.

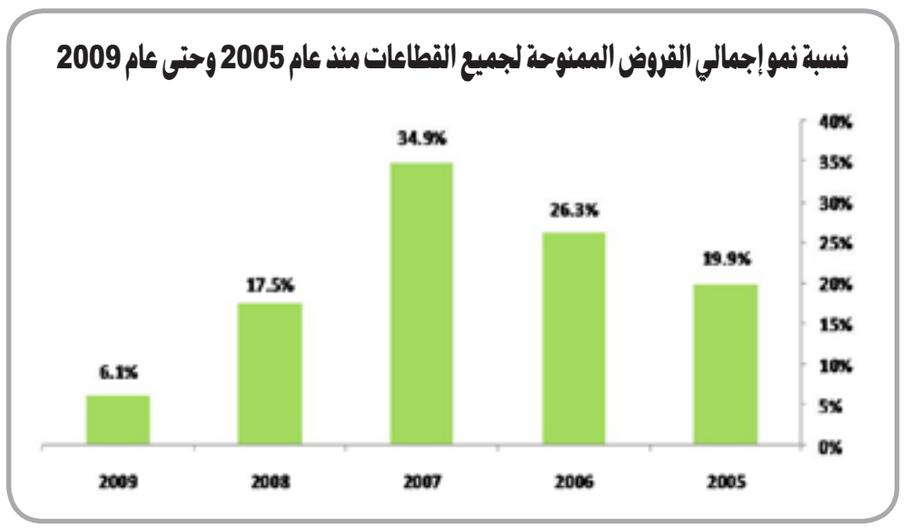

للإيجار
1. قسائم مخصصة للتخزين
مساحات 5200 م2 و4000 م2 في منطقة ميناء عبدالله
2. مخازن مجهزة للتأجير بالري (الصناعية)
3. مبنى مكاتب إدارية مجهزة بالري
نقال: 99867479 - 99646346